المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/03/2015

ملاحظات أولية حول مشروع إحداث هيئة المناصفة

بعد تلكؤ طويل ،تم أخيرا رفع الحصار عن نص مشروع القانون إحداث هيئة المناصفة ومحاربة التمييز و تسليمه في خطوة أولية من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية إلى الأمانة العامة للحكومة التي نشرته على موقعها وذلك تفعيلا لمقتضيات الدستور وخاصة مضامين الفصلين 19 164 ،وهكذا أصبح الحديث ممكنا حول المشروع 14-79 على الرغم من أنه كمضمون وفي قراءة أولية لنصوصه ، ظل وفيا لبوادره السلبية وللانطباعات المزعجة التي خلفتها الحكومة الحالية منذ مقدمها.

إن فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة التي ظلت تطالب بإحداث هذه الهيئة منذ دستور 2011 ،والتي تعتبرها آلية في غاية الأهمية بالنسبة لتفعيل وأجرأة الحقوق الإنسانية للنساء ،و للحكامة في أداء المؤسسات الوطنية و السياسات العمومية بهذا الصدد ،تتقدم بالملاحظات الأولية التالية حول هذا المشروع :

1/ تأكد من خلال النص التصميم المثير للحكومة على عدم إشراك الفاعلين المدنيين والسياسيين على حد سواء، وتم تبني ممارسة تعمل على المباغتة و معاداة الحوار، ولم تؤخذ بعين الاعتبار المذكرات التي وجهت لها من طرفهم على تعددها.وقامت الحكومة بالتشاور حول الموضوع مع آلية فيينا لمؤسسات الحكامة المستقلة ، ولكنها احتفظت بسرية الاستشارة ولم تقبل او تعمل على نشر مضمونها .

ويتجلى ضعف الحوار والمشاركة حتى من خلال التعامل مع المؤسسات وذلك من خلال قراءة المشروع حيث تبدو محدودية التعامل مع مقترحات اللجنة العلمية الخاصة المكلفة بدراسة مقترحات إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز التي اشتغلت رسميا على هذا الموضوع ولم تؤخذ أغلب مقترحاتها بعين الاعتبار . والتجاهل التام من طرف الحكومة والوزارة المعنية ،لما تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمرتين من ملاحظات.

2/ وبالنسبة للمشروع المقدم تم تقديم نص مشروع مؤسسة من أهم المؤسسات في مجال الحقوق والحكامة بالمغرب دون تدبيج أو مدخل ، حيث لا يمكن أن تنوب عن ذلك المذكرة التقديمية المصاحبة له والموقعة من طرف الوزيرة المشرفة على القطاع ، وهكذا تم إفراغ الهيئة من مضمونها كمؤسسة تحمي الحقوق الإنسانية للنساء وتعمل على تحقيق المعايير الدستورية والكونية المرتبطة بها. وافتقد النص لمكونات جوهرية بغياب التعريفات والمعايير المرجعية الضرورية لممارسته لمهامه، حيث ليس هناك تعريف للتمييز ولا للمناصفة التي ينبغي أن يكونا في صلب موضوع مهام الهيئة المذكورة.ولا يسمح المشروع للهيئة بالقيام بمهامها في حماية الحقوق الإنسانية للنساء من خلال سلطات شبه قضائية بما يرافقها من وسائل التحقيق و المتابعة والتقديم للمتابعة قضائية والمؤسساتية ، كما لا يسمح بإقرار وسائل تقييم فعلية للسياسات العمومية و التشريعات وبذلك ينتفي عمليا دور الهيئة الرقابي ليصير شكليا تماما.

3/ ويتجلى من خلال تكوين الهيئة المذكورة الذي يتحدث عن ممثلين للنقابات والقطاعات الحكومية ،أن التصور الذي يحكم المشروع يرى فيها مجلسا استشاريا بدل سلطة مستقلة تتوفر فيها آليات الاشتغال الذاتي مما يضرب في العمق إمكانية مراقبة المؤسسات الحكومية.ويتجلى هذا أيضا في التعيينات التي تظل مرهونة بالمؤسسات (رئيس الحكومة،رئيس مجلس النواب ..) .

4/إن الخلط بين منطق الهيئة الاستشارية والمؤسسة المطلوب دورها في متابعة الإصلاحات وضمان الحقوق يتجلى أيضا في العدد المقترح لتشكيلتها الذي يركز على تمثيلية الأطراف متجاهلا متطلب نجاعة وفاعلية المؤسسة المرجوة والذي سيكون أفضل بالتأكيد من خلال تقليص لعدد أعضائها وإعطائها الوسائل الفعلية ،المادية والبشرية للاشتغال.

إن الفدرالية تعبر عن استيائها من هذه المنهجية الأحادية التي تصر عليها الحكومة في التعامل مع أجرأة الملفات التي تهم النساء المغربيات ،وابتخاس دور المؤسسات الدستورية المستقلة و محاولة إخضاع تفعيلها أو إحداثها لمنطق الحسابات السياسية الضيقة والمباشرة .وستصدر الفدرالية قريبا مذكرة تفسر فيها موقفها الشامل إزاء الموضوع بعد التشاور مع كافة مكونات الحركة النسائية والقوى الحية الديمقراطية و الحداثية في بلادنا.

http://www.relation-presse.ma/108227_%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85

طنجة

القضاء ينصف حاملي فيروس السيدا بعد اتهامهم بتنقيله والوصم في حقهم

أوسي موج لحسن

لا للوصم والتمييز ضد حاملي فيروس السيدا. شعار رفعه الحقوقيون والجمعيات الوطنية والدولية النشيطة، في مجال محاربة السيدا، واليوم يؤكده القضاء بعد أن أصدر حكما أنصف زوجين من شمال المغرب، اتهما ظلما بنقل الفيروس إلى الغير.

مباشرة بعد أن رفعت دعوى قضائية، ضد إحدى السيدات المتعايشة مع فيروس السيدا، وزوجها المتعايش كذلك مع فيروس السيدا بمحكمة طنجة، أطلقت جمعية محاربة السيدا بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حملة ترافعية للدفاع عن حقوق الزوجين مدعومة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان (اللجنة الجهوية بطنجة)، وأوكلت للدفاع عن هذين الشخصين محاميين بارزين، هما المحامي محمد الهسكوري والمحامية نجاة الشنتوف، اللذين أقنعا المحكمة بمرافعتيهما القانونية والحقوقية، و كانت النتيجة إيجابية.

نشطاء جمعية محاربة السيدا تنفسوا الصعداء بعد ربح إحدى معارك الدفاع عن حقوق المصابين ضد الوصم والتمييز، وأشادوا بالحكم الإيجابي لهيئة المحكمة، قبل أن يعلنوا استمرارهم في المرافعة، والعمل و المرافقة لكافة المتدخلين من أمن و قضاء بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و الجمعيات الحقوقية والجمعيات الوضوعاتية من أجل إعمال البرنامج الإستراتيجي «السيدا و حقوق الإنسان»، للقضاء على كافة أشكال التمييز والوصم، الذي يطال الأشخاص حاملي فيروس السيدا والفئات أكثر عرضة للإصابة.

القضاء المغربي ممثل في محكمة طنجة، سارت في نفس توجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث طبقت روح البرنامج الإستراتيجي «السيدا و حقوق الإنسان» لتحكم بالبراءة في حق الزوجة من تهمة التنقيل العمد لفيروس السيدا، كما أسقطت المحكمة الدعوة العمومية في حق الزوج، وتمت مؤاخذة الشخصين اللذين اتهماها ظلما بتنقيل الفيروس لهما بشهرين سجنا موقوفي التنفيذ، لأنهما قاما بوصمها بسبب مرضها.

قبل أن تصدر المحكمة حكمها، سبق لإدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن دعا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الانخراط في جهود حماية حقوق الأشخاص المصابين، بداء فقدان المناعة وتكثيف الجهود من أجل وضع حد لسلسلة الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص المصابون بداء فقدان المناعة المكتسبة، لا سيما في ظل الوصم والنعت والتمييز الذي يعانون منه.

ليس ذلك فقط، فقد أجمع المشاركون في المؤتمر الوطني الثامن لجمعية محاربة داء السيدا بمراكش، على ضرورة إحداث التقلاف جمعوي وحقوقي، من أجل مواجهة الوصم والتمييز بالنسبة للأشخاص المصابين بداء السيدا أو المتأثرين به، كل ذلك من أجل تكريس ثقافة إنسانية حقوقية، لفائدة الأشخاص المصابين بفيروس فقدان المناعة المكتسبة أو المتأثرين به.

بنكيران يستغل دعم الأرامل والمعاقين في لقاءاته مع الناخبين

أحجمت الحقاوي عن طرحه ووضعه بيد الله أمام اليزمي

2/33/14

لكبير بن لكريم

استغل عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية فتح المجال لتلقي طلبات الأرامل الحاضنات ليتامى كورقة انتخابية وأصبح يتشدق بها خلال اللقاءات التي يعقدها عبر ربوع المملكة ويعتبرها نصرا حققه حزب العدالة والتنمية.

وتعهد بنكيران وهو يتحدث ضمن فعاليات الملتقى الجهوي الثالث لحزب العدالة والتنمية بجهة طنجة تطوان، الأحد «بأنه سيخصص منحا نقدية للمعاقين استجابة للتوصيات التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي طلبا من خلالها تخصيص منح للمعاقين.

ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، إلى تخصيص دعم مالي مباشر لأسر أزيد من مليون ونصف مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة. وسبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن قدم رأيه بخصوص مشروع القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية

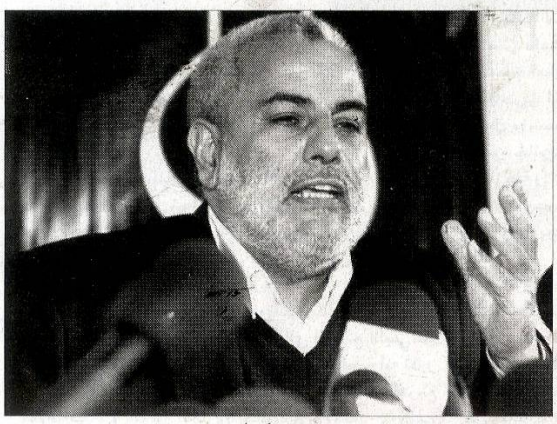

بنكيران

إعاقة والنهوض بها، بناء على الطلب الموجه إليه من طرف رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 22 يناير الماضي.

وأصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيا بخصوص مشروع القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. وأوصى اليزمي في رأيه الاستشاري حول مشروع قانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الذي أعدته وزارة الأسرة والطفولة والتضامن والتنمية الاجتماعية، بإعادة صياغة أهداف صندوق دعم التماسك الاجتماعي، المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2012، من أجل التنصيص على هدف يتعلق بتمويل النفقات المرتبطة بإعمال الالتزامات الحكومية المرتبطة بالمعاقين.

وأن مشروع الإطار المذكور، لم تَقْدم وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن على إحالته على مجلس اليزمي، ليتكلف رئيس مجلس المستشارين، محمد بيد الله، بوضعه بين يدي المجلس الوطني لحقوق الإنسان

. واقترح مجلس اليزمي، بناء على استشارة واسعة مع 400 جمعية للمعاقين، على الحكومة، إدراج تدبير يحظر صراحة أي شكل من أشكال التمييز يهدف إلى حرمان الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى التأمين، خاصة بسبب الحالة الصحية أو السن أو نوع الإعاقة.

مقتل هيدالة والعثور على سيدة خارج المدينة. المجلس الوطني لحقوق الانسان يبعث وفدا الى العيون

In: آش واقع الرئيسية on: 2015/03/04 7:51:23 صباحا لا يوجد تعليقات

محمد عياش-العيون/كود =

علمت "كود" من مصادر أن وفداً من المجلس الوطني لجقوق الإنسان، قام بزيارة خاصة لمدنية العيون امس الثلاثاء 3 مارس الجاري.

و أضافت مصادر "كود" أن الوفد قد إجتمع عشية اليوم مع الوكيل العام للملك بمحكمة الإستئناف بالعيون، وشرح هذا ملابسات وحيثيات مقتل الشاب محمد الأمين هيدالة وكذا حقيقة إنتحار شاب بالسجن المحلي للعيون كما تم تناول ادعاء مواطنة باختطافها.

وحسب مصدر "كود" فان هذه القضايا تم تضخيمها من قبل البوليساريو لتوظيفها ثم اشعال الفتنة.

http://www.agadirpost.com/45915.html

http://www.goud.ma/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%87%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF-126277/

المعارضة المغربية تهاجم الإسلاميين قبل الانتخابات

أيمن بن التهامي

تُكثف المعارضة المغربية هجماتها ضد حزب العدالة والتنمية المغربي الحاكم، وذلك مع اقتراب موعد الانتخابات التي ستُجرى العام الجاري.

أيمن بن التهامي من الرباط: تشن قوى المعارضة المغربية، مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات الجماعية (4 أيلول/سبتمبر 2015) والتشريعية (منتصف حزيران/ يونيو 2015)، هجمة شرسة على العدالة والتنمية (قائد الائتلاف الحاكم).
وتتهم المعارضة الحزب بالخلط بين الدين والسياسة، وهو ما نفته قيادات العدالة والتنمية، مؤكدة أن الغرض من إثارة هذا النقاش هو "التشويش على المشهد السياسي".

إبعاد التهمة
مع اقتراب موعد الاستحقاقات الانتخابات، اشتعلت الحروب الكلامية بين المكونات السياسية في المغرب.
واختارت فعاليات سياسية، خاصة المصطفة في المعارضة، لعب ورقة "خلط الدين بالسياسة" لإحراج العدالة والتنمية، غير أن الأمين العام ورئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، سارع إلى إبعاد هذه التهمة عن حزبه، عندما كان يتحدث إلى أعضاء شبيبة العدالة والتنمية في اجتماع دورة المجلس الوطني، الذي عقد أخيرًا، بمدينة بوزنيقة.
وأوضح بنكيران أن تمثل حزبه للمرجعية الإسلامية محدود، لأن أعضاء الحزب ليسوا من طينة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يعملون وفق ما يؤمنون وما هم مقتنعون به.

هرطقة سياسية
اعتبر عبد العزيز أفتاتي، القيادي في الحزب، هذا النقاش "هراء وهرطقة"، مشيرًا إلى أن "المرجعية الإسلامية هي مرجعية الشعب المغربي، والحزب يستحضرها في ممارسة العمل السياسي".
وتساءل عبد العزيز أفتاتي قائلاً، في تصريح لـ"إيلاف"، "هل يريدون أن يغيّر الناس دينهم؟".

بلطجة الانتخابات
رد القيادي السياسي على اتهام الحزب باستغلال باحة المسجد في الفضاء السياسي لكسب الأصوات واستمالة الناخبين، بالقول "المساجد مؤطرة من طرف المجالس العلمية المحلية، والشأن الديني يتولاه الملك بصفته أمير المؤمنين، وأنا لا أفهم على ماذا يتحدثون؟".
وأكد أن "هناك استعدادات لبلطجة الانتخابات وإفسادها باستعمال المال، كما أن هناك من يعول على أشياء أخرى من السابق لأوانه التحدث فيها الآن، إنهم يروجون لهذه الاتهامات للتشويش على المشهد السياسي".

مشاركة الأجانب
ويأتي هذا الجدل في وقت يستعد فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان للكشف، في الأيام المقبلة، عن سيناريوهاته المحتملة لضمان مشاركة الأجانب.
وينكب المجلس على إعداد مذكرة ستوجه إلى وزارة الداخلية بشأن تصوره لجميع مراحل الاستحقاقات المقبلة.
وكان محمد حصاد، وزير الداخلية، أوضح أن عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية العملية كانت ناجحة وفاقت التوقعات، إذ بلغ عدد المسجلين ما يقارب مليوناً و900 ألف مواطن، إلى حدود 19 شباط/فبراير الماضي.
كما ذكر، في اجتماع لمجلس الحكومة، بدور اعتماد التسجيل بطريقة إلكترونية.

http://www.elaph.com/Web/News/2015/3/987952.html

Aide financière directe: Après les veuves, les handicapés

Le chef de gouvernement s'y engage. Les familles des personnes en situation de handicap percevront des allocations.

Par Mohamed Badrane

C'est Abdelilah Benkirane, lui même, qui en a fait l'annonce publiquement. S'exprimant devant les responsables de son parti, le PJD (Parti de la justice et du développement) à Tétouan, le numéro un de l'Exécutif a affirmé qu'il pense sérieusement à la mise en œuvre des recommandations du Conseil économique, social et environnemental (CESE) et du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans ce sens. Les deux institutions consultatives avaient recommandé ces derniers mois au gouvernement de mettre en place un mécanisme d'aide aux handicapés.

En février dernier, le CNDH avait préconisé, dans le cadre de son avis concernant un projet de loi cadre relatif aux droits des personnes en situation de handicap, des mesures relatives à la protection sociale. Selon le Conseil, le projet de loi, examiné actuellement au Parlement, doit consacrer le droit des handicapés à une prestation de compensation pour couvrir leurs besoins, ceux de leurs familles et des aidants familiaux.
L'avis du CESE est allé dans ce même sens. Il a demandé à ce que le Fonds de cohésion sociale, créé en vertu de la loi de Finances 2011, bénéficie aux personnes à besoins spécifiques.

Le Conseil, présidé par Nizar Baraka, a préconisé de rendre ce Fonds opérationnel dans un délai raisonnable. Les deux organismes avaient également appelé dans leurs avis respectifs à consacrer dans la future loi les droits de cette catégorie de la population dans les domaines de la santé, le logement et l'emploi. Pour le moment, le chef de gouvernement parle uniquement des aides financières directes.

Une promesse qui cadre d'ailleurs avec les orientations gouvernementales pour aller vers un démantèlement progressif du système de compensation et son remplacement par l'aide financière directe aux couches sociales les plus démunies ou les plus vulnérables.

A noter que l'aide directe au profit des veuves en situation de précarité vient de démarrer. Le montant de l'allocation pour chaque enfant est fixé à 350 dirhams avec un plafond mensuel de 1.050 DH sans la possibilité de cumuler ce soutien avec d'autres aides comme les bourses scolaires et les allocations du programme «Tayssir». Reste à savoir si le même dispositif sera retenu également pour les personnes en situation de handicap.
Une chose est cependant sûre, la mise en œuvre du programme d'aide financière à cette catégorie risque de prendre encore du temps même si le chef de gouvernement semble décidé à accélérer la procédure.

http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/116928

http://www.aujourdhui.ma/maroc/societe/aide-financiere-directe-apres-les-veuves-les-handicapes-116928#.VPbwwvnz2_s

حصاد يتجه لحرمان 70 ألف أجنبي مقيم بالمغرب من المشاركة في استحقاق شتنبر المقبل

يبدو أن ضمان مشاركة 70 ألف أجنبي مقيم بصفة قانونية بالمغرب في الانتخابات الجماعية المقبلة المزمع عقدها في 4 شتنبر المقبل، صعب التحقيق، رغم أن الدستور المغربي ينص على ذلك في الفصل 30. مصادر حكومية مطلعة كشفت أن وزير الداخلية محمد حصاد يتجه نحو حرمان الأجانب من المشاركة في الانتخابات التي يشرف عليها رئيس الحكومة عبدالإله بنكيران بعدما رفض التنصيص على وضع لوائح للأجانب ضمن مقتضيات قانون مراجعة اللوائح الانتخابية التي صادق عليها البرلمان مؤخرا.

وأوضحت مصادرنا أن حصاد لم يكن متحمسا لصيغة تنظيم مشاركة الأجانب بواسطة قانون، بل يفضل أن يتم ذلك عبر اتفاقيات ثنائية للمعاملة بالمثل وفقا لما ينص عليه جزء من الفصل 30 الذي يقول «يمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل».

المصادر الحكومية ذاتها كشفت أن الخارجية المغربية بتنسيق مع الداخلية لازالتا تبحثان في كيفية توقيع اتفاقيات ثنائية تسمح للأجانب بالمشاركة في الانتخابات. بيد أن الخطوات التي قامت بها الوزارتان مازالت «خجولة جدا»، حسب المصادر نفسها التي ضربت مثلا بالبطء الذي تعرفه الجهود الرامية إلى توقيع اتفاقية التعامل بالمثل مع مدريد تضمن للرعايا الإسبان، الذين يناهز عددهم 2400 مقيم، بالمشاركة في الانتخابات المقبلة.

ويبدو أن سحابة الصيف، التي خيّمت لشهور طويلة على أجواء العلاقات الدبلوماسية المغربية الفرنسية، أعاقت إلى حد الآن توقيع أي اتفاقية مماثلة مع باريس لضمان مشاركة أكبر كتلة انتخابية أجنبية بالمغرب، والتي يتجاوز تعدادها 15000 فرنسي يقيم معظمهم بمدينة مراكش وأكادير. المصادر ذاتها استبعدت لجوء الحكومة المغربية إلى عقد اتفاقية المعاملة بالمثل مع الجارة الجزائر لتوفير الغطاء القانوني لمشاركة 8240 جزائريا مقيما بصفة قانونية بالمغرب. بدورها الأوضاع في سوريا وانهيار الدولة تحول دون مشاركة 1260 سوريا مقيما بالمغرب بطرق شرعية.

هذا، ولازال الغموض يسود مصير مشاركة 16 ألف مهاجر من جنوب الصحراء من جنسيات مختلفة، الذين سُوّيت وضعيتهم القانونية. ورجحت مصادر حكومية أن يتم توقيع اتفاقيات مع بعض الدول الإفريقية التي تحظى بمكان خاصة لدى المغرب مثل السينغال وساحل العاج ومالي الغابون لضمان مشاركة رعاياها المقيمين بالمغرب في الانتخابات المقبلة.

وفي ارتباط بذلك **يستعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان للكشف خلال اليومين المقبلين عن سيناريوهاته المحتملة لضمان مشاركة الأجانب**، وأكدت مصادر مقربة من داخل المجلس على وضع مديرية الدراسات للمساتها الأخيرة حول مذكرة ستوجه إلى وزارة الداخلية بشأن تصور المجلس الوطني لجميع مراحل الاستحقاقات المقبلة، وأوضحت مصادر مطلعة أن المجلس نبّه الحكومة إلى ضرورة توفير الضمانات القانونية التي من شأنها حماية مشاركة الأجانب المقيمين بالمغرب، مقترحا في هذا الصدد العديد من الإجراءات لضمان أول مشاركة للأجانب في الانتخابات المغربية.

http://www.alyaoum24.com/272284.html

المغرب يشيد بجنيف بالوعي الدولي بمناهضة التعذيب

أشادت الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، السيدة امبركة بوعيدة، أمس الثلاثاء بجنيف، بالوعي الدولي بمناهضة التعذيب، وذلك بعد سنة من إطلاق مبادرة عالمية لمكافحة هذه الظاهرة.

وتهدف هذه المبادرة، التي تم إطلاقها في شهر مارس 2014 ،بشكل مشترك، من قبل كل من المغرب، وتشيلي، والدنمارك، وغانا، واندونيسيا بمناسبة الذكرى ال30 لاتفاقية مناهضة التعذيب، إلى تشجيع المصادقة العالمية والتنفيذ الكامل لهذه المعاهدة في غضون عشر سنوات.

وقالت السيدة بوعيدة، خلال جلسة رفيعة المستوى على هامش الدورة ال28 لمجلس حقوق الإنسان، إن "سنة 2014 شكلت نجاحا لأننا تمكنا من إعطاء المبادرة رؤية دولية، وذلك من خلال تنظيم تظاهرات رفيعة المستوى في جنيف ونيويورك.

وأشارت الوزيرة إلى أن "الرؤية البناءة والملهمة والمرتكزة على روح التعاون" للمبادرة العالمية حول التعذيب تمثل أداة فعالة للوقاية منه، من خلال توفير أرضية لتبادل التجارب والممارسات الجيدة بهذا الشأن.

وأضافت أن"هذه المبادرة قد أضحت واقعية ومهمة للغاية، حيث يتعين توسيع نطاقها لتشمل دولا أخرى" مشيرة إلى أن المملكة ستعمل من جانبها على التحسيس بها في محيطها الإفريقي والعربي والإسلامي.

وأكدت في هذا السياق على أهمية البعد الإقليمي لهذه المبادرة، من أجل تشجيع التعاون وتقديم الحلول التي تأخذ بعين الاعتبار التحديات الإقليمية، مذكرة في هذا الصدد، بإيداع المملكة لوثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

كما أعربت عن استعداد المغرب لاستضافة المنتدى الثاني لمجلس حقوق الإنسان، وكذا بتنظيم اجتماعات إقليمية ولقاءات للتكوين لتعزيز أهداف المبادرة.

وقد تميز هذا اللقاء بحضور الأمين العام المساعد المكلف بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة إيفان سيمونوفيتش، فضلا عن وزراء خارجية الدنمارك وأوغندا وفيتنام.

كما شارك أيضا السفراء الممثلون الدائمون لدى الأمم المتحدة من إندونيسيا وغانا وشيلي.

واعتبر حاملو المبادرة العالمية لمناهضة التعذيب هذه المعركة أنها "خيار ديمقراطي واستراتيجي لا رجعة عنه، والتزاما راسخا من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان."

http://www.andaluspress.com/ar/news/41441.html

نيابة الدريوش: المجلس الوطني لحقوق الانسان ضيفا على ثانوية تزغين الإعدادية

نيابة الدريوش: المجلس الوطني لحقوق الانسان ضيفا على ثانوية تزغين الإعدادية
في إطار اتفاقية الشراكة بين اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الناظور–الحسيمة – الدريوش والنيابة الإقليمية للدريوش، احتضنت ثانوية تزغين الإعدادية – نيابة الدريوش– يوم الخميس 26 فبراير2015 لقاءً تواصليا تشاركيا حول آليات تنفيذ مشروع قافلة المواطنة المزمع تنفيذه من طرف نادي المجال للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بشراكة مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

افتتح اللقاء بكلمة ترحيبية، ثم وقف الجميع لأداء النشيد الوطني ،تلته تلاوة عطرة لآيات من الذكر الحكيم ،بعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد مدير ثانوية تزغين الاعدادية، ثم كلمة للسيدة سعاد الإدريسي بصفتها رئيسة اللجنة الجهوية لمجلس حقوق الإنسان تلتها كلمة االسيد النائب الإقليمي لنيابة الدريوش.

اللقاء كان غنيا بمجموعة من الفقرات :

- عرض حول تجربة نادي المجال قدمه السيد الأستاذ المشرف على النادي.
- مداخلة أحد أعضاء اللجنة الجهوية للمجلس حول التعريف بالمجلس ومهامه ومختلف تدخلاته في المجال الحقوقي.

بعد ذلك انتقل الحضور إلى فضاء الأندية حيث تم عرض فقرات متنوعة من طرف تلاميذ النادي (مسرحية وأناشيد).

وعلى هامش حفلة شاي تمت مناقشة آليات تنفيذ مشروع النادي مع اللجنة الجهوية، حيث خلص الجمع إلى ضرورة عقد دورات تكوينية لكل حوض تربوي على حدة قصد النهوض بثقافة حقوق الإنسان لدى الناشئة على مستوى الإقليم ثم الشروع مباشرة في تنفيذ المشروع موضوع اللقاء.

واختتم الحفل بكلمة ختامية ألقاها السيد مدير الثانوية الإعدادية.

http://oujda-portail.net/ma/%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7-95943.html#.VPbzIfnz2_s

المغرب يشارك في أشغال الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان المنعقد بجنيف

يشارك **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في أشغال الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المنعقد بجنيف من 2 إلى 27 مارس 2015، من خلال المشاركة وتقديم مداخلات في لقاءات حول جملة من المواضيع أبرزها حقوق الطفل، حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، عقوبة الإعدام والسياسات الوطنية وحقوق الإنسان.

هكذا، سيشارك المجلس، ممثلا بالسيد، محمد الصبار، الأمين العام، والسيدة سمية العمراني، عضو بالمجلس، وأطر ومسؤولين، في حلقة نقاش رفيعة المستوى (تنظم مرة كل سنتين) من أجل تعزيز تبادل الآراء بشأن مسألة عقوبة الإعدام، ستتناول الجهود الإقليمية الهادفة إلى إلغاء عقوبة الإعدام والتحديات التي تظهر في هذا الصدد.

كما سيتفاعل المجلس خلال هذه الدورة مع مناقشات لقاء حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة سيتركز على مقتضيات المادة 19 من اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة المتعلقة بالعيش المستقل والإدماج في المجتمع.

وفي مجال حقوق الطفل، سيشارك المجلس الوطني في حلقة نقاش ستُركز على موضوع "تعزيز الاستثمار في مجال حقوق الطفل"، وستسترشد بتقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، سيشارك المجلس حقوق الإنسان في حلقة نقاش حول مسألة السياسات الوطنية وحقوق الإنسان، ستنكب على التحديات والتطورات الحديثة والممارسات الجيدة في مجال تعميم منظور حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الوطنية.

يذكر أن الجمعية العامة أحدثت بموجب قرارها رقم (A/RES/60/251)لسنة 2006 مجلس لحقوق الإنسان مقره جنيف، يحل محل لجنة حقوق الإنسان، بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، تناط به مسؤولية تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وأن يشكل منتدى للحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان يقدم توصيات إلى الجمعية العامة تهدف إلى مواصلة تطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

ومن بين المهام التي عهد لمجلس حقوق الإنسان بالاضطلاع بها تشجيع الدول الأعضاء على أن تنفذ بالكامل الالتزامات التي تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان وإجراء استعراض دوري شامل، لمدى وفاء كل دولة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول.

http://www.24media.ma/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-28-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82/

http://www.arrabita.ma/Article.aspx?C=106039

استعداد لإنطلاق حركة نسائية عظمى مع اقتراب يوم المرأة العالمي..

3 مارس,2015, 11:08 م
كتبت: هاجر أحمد

مع اقتراب اليوم العالمي للمرأة والذي يصادف الثامن من مارس من كل سنة، تعمل الحركات النسائية في المغرب على تنظيم مسيرة "عظمى" في مدينة الرباط، حسب ما كشفت عنه خديجة الرياح، المنسقة الوطنية للحركة من أجل الديمقراطية والمناصفة.

وكشفت الرياح التي كانت تتحدث في لقاء **نظمه رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ضمن فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب الذي اختتمت فعاليات دورته الحادية والعشرون، (كشفت) أن الحركات النسائية ستنظم مسيرة وصفتها بـ"العظمى" من أجل لفت انتباه المسؤولين إلى الملفات المطلبية للحركات النسائية والمطالبة بالمناصفة في الحقوق السياسية والمدنية.

وكشفت المتحدثة نفسها، أن المسيرة التي ستجوب شوارع الرباط بتاريخ 8 مارس ستعرف مشاركة عدد كبير من النساء المناضلات، اللواتي يطالبن بحقوقهن الديمقراطية.

وشددت المنسقة الوطنية لحركة من أجل الديمقراطية والمناصفة، أن المناصفة ليست قضية النساء فقط، وإنما الرجال والنساء معا، داعية من الرجال "الذين يؤمنون بحق المساواة" بالمشاركة في المسيرة كنوع من التضامن.

http://www.radioma3ak.com/news/?p=62856

12206/14

CULTURE

Parution de l'ouvrage collectif «Ce qui nous somme»

Plaidoyer pour l'arrêt des amalgames sur l'Islam

Le nouvel ouvrage collectif «Ce qui nous somme» publié par La Croisée des chemins est la sommation d'une trentaine d'intellectuels marocains qui, d'»une seule voix», plaident pour l'arrêt des amalgames sur l'Islam, a indiqué son éditeur, Abdelkader Retnani.

«Il s'agit d'une seule voix qui s'est élevée pour dire arrêtons ces amalgames et surtout dans un pays que nous aimons énormément et qui s'appelle la France», a souligné M. Retnani qui était l'invité de l'émission «64' le monde en français» diffusée récemment sur la chaîne TV5MONDE, à l'occasion de la sortie de l'ouvrage collectif «Ce qui nous somme», 30 réflexions marocaines après les événements des 7 au 11 janvier 2015 à Paris.

«J'ai pu réunir en une semaine plus de 30 écrivains mais je pouvais en avoir plus de 250, car en sortant le livre en une semaine j'ai eu beaucoup d'amis et écrivains qui ont fait part de leur volonté de participer à sa réalisation», a-t-il confié. «Je ne suis pas Charlie et je condamne tous ces assassinats, ces meurtres et cette violence qui n'est pas faite par l'Islam, elle est faite par des français qui sont musulmans, faute de leur éducation (ndlr)», a estimé M. Retnani en réaction aux attentats du 7 janvier contre l'hebdomadaire «Charlie Hebdo» .

«Après le 11 janvier qui était une journée magnifique, journée de la vrai France, celle que nous aimons tous ici (le Maroc), on s'est retrouvé avec un amalgame.

L'origine de tous ces problèmes n'est plus les frères Kouachi qui sont des français musulmans mais des musulmans français, comme on disait», a-t-il fait observer, soulignant que c'est cet amalgame «qui dérange ici au Maroc».

«Je suis d'abord marocain et je n'aime pas qu'on me dise vous êtes musulman marocain, non je suis marocain tout court, ma religion c'est ma fierté, c'est mon jardin secret, je n'ai pas besoin à le dire à tout le monde», a-t-il martelé, faisant état d'une sorte de stigmatisation des musulmans français sur toutes les télévisions européennes.

M. Retnani a tenu à revenir sur un événement qui date de l'année 1943 et qui a été «oublié par nos amis français depuis longtemps», lorsqu'on a imposé à feu SM Mohammed V, et ce sous le régime de Vichy, que les juifs portent une étoile jaune, rappelant que la population juive était estimée à 500 mille individus à l'époque.

Le Roi a ainsi refusé en disant que «si vous voulez que je mette l'étoile jaune je la mettrai pour tous les marocains».

«La France des lumières c'est celle qui nous a appris l'égalité et la liberté d'expression des uns et des autres tout en respectant et en se respectant», a encore souligné M. Retnani.

«Ce qui nous somme», une œuvre collective signée, entre autres, Abdesselam Aboudrar, Driss El Yazami, Valérie Morales-Attias, André Azoulay, Ahmed Ghayet, Tahar Ben Jelloun, Mohamed Sassi, Mohamed Tozy, ou encore Abdelhamid Jmahri, est la voix d'un Maroc pluriel qui combat, sous toutes leurs formes, autant l'amalgame que l'obscurantisme. La Croisée des chemins, maison d'édition marocaine, citoyenne, la première à répondre aux événements qui se sont déroulés en France. Cet ouvrage, qui a été exposé au Salon international de l'édition et du livre de Casablanca (SIEL), sera présenté en Europe (salons de Paris et de Genève).

Edition

«Ce qui nous somme» :

3/17593

Ouvrage de Marocains qui plaident pour l'arrêt des amalgames sur l'Islam

Le nouvel ouvrage collectif "Ce qui nous somme" publié par La Croisée des chemins est la sommation d'une trentaine d'intellectuels marocains qui, d'"une seule voix", plaident pour l'arrêt des amalgames sur l'Islam, a indiqué son éditeur, Abdelkader Retnani.

"Il s'agit d'une seule voix qui s'est élevée pour dire arrêtons ces amalgames et surtout dans un pays que nous aimons énormément et qui s'appelle la France", a souligné M. Retnani qui était l'invité de l'émission "64' le monde en français" diffusée récemment sur la chaîne TV5MONDE, à l'occasion de la sortie de l'ouvrage collectif "Ce qui nous somme", 30 réflexions marocaines après les événements des 7 au 11 janvier 2015 à Paris.

"J'ai pu réunir en une semaine plus de 30 écrivains mais je pouvais en avoir plus de 250, car en sortant le livre en une semaine j'ai eu beaucoup d'amis et écrivains qui ont fait part de leur volonté de participer à sa réalisation", a-t-il confié.

"Je ne suis pas Charlie et je condamne tous ces assassinats, ces meurtres et cette violence qui n'est pas faite par l'Islam, elle est faite par des français qui sont musulmans, faute de leur éducation (ndlr)", a estimé M. Retnani en réaction aux attentats du 7 janvier contre l'hebdomadaire "Charlie Hebdo".

"Après le 11 janvier qui était une journée magnifique, journée de la vrai France, celle que nous aimons tous ici (le Maroc), on s'est retrouvé avec un amalgame. L'origine de tous ces problèmes n'est plus les frères Kouachi qui sont des français musulmans mais des musulmans français, comme on disait", a-t-il fait observer, soulignant que c'est cet amalgame "qui dérange ici au Maroc".

"Je suis d'abord marocain et je n'aime pas qu'on me dise vous êtes musulman marocain, non je suis marocain tout court, ma religion c'est ma fierté, c'est mon jardin secret, je n'ai pas besoin à le dire à tout le monde", a-t-il martelé, faisant état d'une sorte de stigmatisation des musulmans français sur toutes les télévisions européennes.

M. Retnani a tenu à revenir sur un événement qui date de l'année 1943 et qui a été "oublié par nos amis français depuis longtemps", lorsqu'on a imposé à feu SM Mohammed V, et ce sous le régime de Vichy, que les juifs portent une étoile jaune, rappelant que la population juive était estimée à 500 mille individus à l'époque.

Le Roi a ainsi refusé en disant que "si vous voulez que je mette l'étoile jaune je la mettrai pour tous les marocains".

"La France des lumières c'est celle qui nous a appris l'égalité et la liberté d'expression des uns et des autres tout en respectant et en se respectant", a encore souligné M. Retnani.

"Ce qui nous somme", une œuvre collective signée, entre autres, Abdesselam Aboudrar, Driss El Yazami, Valérie Morales-Attias, André Azoulay, Ahmed Ghayet, Tahar Ben Jelloun, Mohamed Sassi, Mohamed Tozy, ou encore

Abdelhamid Jmahri, est la voix d'un Maroc pluriel qui combat, sous toutes leurs formes, autant l'amalgame que l'obscurantisme.

La Croisée des chemins, maison d'édition marocaine, citoyenne, la première à répondre aux événements qui se sont déroulés en France. Cet ouvrage, qui a été exposé au Salon international de l'édition et du livre de Casablanca (SIEL), sera présenté en Europe (salons de Paris et de Genève).

Le juriste franco-mozambicain Gilles Cistac abattu à Maputo

1 2 Recommander Tweeter

opposition(1164)

04/03/2015 à 12:33 Par Jeune Afrique

▲ Le juriste franco-mozambicain, Gilles Cistac. © Facebook

Le Franco-Mozambicain Gilles Cistac a été tué par balles mardi à Maputo, capitale du Mozambique. L'opposition dénonce un assassinat politique : cet expert en droit constitutionnel était au coeur du débat controversé au sujet de l'autonomie des provinces porté par l'ancienne guérilla de la Renamo.

Le juriste Gilles Cistac, proche de l'opposition mozambicaine, a été pris pour cible, mardi 3 mars en matinée, sur l'une des artères principales de Maputo, alors qu'il se rendait dans un café. Des coups de feu ont été tirés sur lui par des inconnus. Quelques heures plus tard, l'homme d'origine française a succombé à ses blessures au thorax, a déclaré à l'AFP Joao Fumane, directeur général de l'hôpital Central de Maputo.

Au cours des dernières semaines, Gilles Cistac avait défendu publiquement le projet d'autonomisation régionale porté par le principal parti d'opposition, la Renamo (Résistance nationale mozambicaine). Il avait d'ailleurs été violemment critiqué par la presse gouvernementale.

Un assassinat politique, selon l'opposition

Gilles Cistac, qui collaborait régulièrement au journal d'opposition *Canal de Moçambique*, aurait reçu des menaces de personnes se réclamant du Frelimo, le parti au pouvoir, qui l'accusaient d'être un conseiller juridique de la Renamo.

Les milieux d'opposition croient qu'il s'agit d'un assassinat politique. "Nous comprenons que le professeur Gilles Cistac a été attaqué car il a défendu la position de la Renamo. Il s'agit d'une attaque contre la Renamo, en violation de l'accord de cessation des hostilités du 5 septembre", a déclaré à l'*AFP* le porte-parole de la Renamo, Antonio Muchanga.

Le Conseil national des droits de l'homme dénonce quant à lui un crime contre la liberté d'expression : "Gilles Cistac est une personne de renommée avec des opinions très marquées. Cela montre aussi l'insécurité totale dans laquelle nous sommes : n'importe qui peut être abattu pour ses opinions", déplore Custodio Duma, président de l'organisation.

Gilles Cistac, aussi professeur de droit constitutionnel de l'Université Edouardo Mondlane, est né en France et avait été naturalisé mozambicain.

http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20150304112332/opposition-assassinat-frelimo-renamo-mozambique-le-juriste-franco-mozambicain-gilles-cistac-abattu-maputo.html

البابا فرانسيس يحذر مسيحيي المغرب من "داعش"

حذر البابا فرانسيس أتباع الكنيسة الكاثوليكية في المغرب من تهديدات "داعش"، داعيا الأساقفة إلى التحلي بالشجاعة في تقديم الدعم اللازم لمسيحي منطقة شمال إفريقيا. الخبر أوردته يومية "الصباح" في عددها الصادر غدا الأربعاء.

وتضيف اليومية في مقال على صفحتها الأولى، أن البابا دعا عند استقباله، أول أمس الاثنين، بالفاتيكان أعضاء المؤتمر الأسقفي لشمال إفريقيا، بقيادة "المونسينور" فانسون لوندال مطران رئيس أساقفة منطقة المغرب العربي، إلى مواجهة التطرف المدني، واصفا الكنائس المغربية بأنها قلاع متقدمة لوقف زحف العنف والتطرف والإقصاء.

وبحسب اليومية، فإن البابا شدد على ضرورة التعامل مع الناس بدون تمييز، مع إعطاء الأولوية للمهاجرين والفقراء والمرضى وكبار السن.

وتابعت الجريدة ذاتها أن البابا أكد أمام أساقفة المغرب والجزائر وتونس، بعد انتهاء مراسيم "الليمنيا"، وهي زيارة يقوم بها الأساقفة إلى روما كل خمس سنوات، أنه يتتبع وضعيتهم بكل اهتمام وسيعمد كل الوسائل لضمان دعم الكنيسة لهم من أجل النجاح في مهامهم، مشددا على حماية معاقل المسيحية في شمال إفريقيا والمساعدة على ذلك في كل القارة السمراء.

وأردفت اليومية أن مناشدة البابا تأتي في ظل تزايد الأصوات الداعية إلى تحسين أوضاع المهاجرين المسيحيين، خاصة فيما يتعلق بتوفير كنائس جديدة قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة لأتباع هذه الديانة بالمغرب، **إذ توصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بطلبات كثيرة في الموضوع**، تحذر من مغبة أن يضطر هؤلاء إلى تأدية شعائرهم الدينية في أماكن سرية.

وتضيف اليومية في مقال عنونته بـ"البابا يحذر مسيحي المغرب من داعش"، أن البابا عبر عن تفاؤله بمستقبل الوضع بالمغرب، موضحا أنه يشهد منذ سنوات تطورات نوعية من شأنها أن تعزز الأمل في تحقيق تطلعات الكرامة والحرية، خاصة منها حرية المعتقد.

وناشد فرانسيس العالم التحرك بسرعة لوقف الأعمال "الوحشية" التي يتعرض لها المسيحيون والأقليات الأخرى في العراق وسوريا، معربا عن أسفه لاستهداف الأقليات الدينية بليبيا ومصر.

خطر "داعش"

تأتي مناشدة البابا فرانسيس بعد أيام من إقدم تنظيم "داعش" الإرهابي على قطع رؤوس 21 مسيحيا مصريا في ليبيا، كما هاجم ما يسمى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية" قرى يسكنها آشوريون في محافظة الحسكة السورية، واختطف قرابة 220 آشوريا الأسبوع الماضي.

http://ar.yabiladi.com/articles/details/33946/%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

http://www.le360.ma/ar/societe/37199